جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الخامس والأربعين - "إصدار إبريل ٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ"

أحكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي

Provisions of Domicile in the Saudi Civil Transactions System

الدكتـــــور

نافع عوض الله محمد السهلي

الأستاذ المساعد بقسم القانون

كلية العلوم والدراسات النظرية- الجامعة السعودية الإلكترونية

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

أحكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي

Provisions of Domicile in the Saudi Civil Transactions System

الدكتـــور

نافع عوض الله محمد السهلي

الأستاذ المساعد بقسم القانون

كلية العلوم والدراسات النظرية- الجامعة السعودية الإلكترونية

أحكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي

نافع عوض الله محمد السهلي

قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الالكترونية، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: nafa7550@hotmail.com

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى بحث أحكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهجية للدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج منها أن الشريعة الإسلامية عرفت فكرة الموطن حيث استخدم الفقهاء المسلمون اصطلاح الوطن بمعنى الموطن، وقسم الفقه الإسلامي الأوطان الى ثلاثة أنواع: وطن أصلي، وطن الإقامة، وطن السكني. وكذلك وبالنسبة لتصوير الموطن نجد أن القانون السعودي أخذ بالتصويرين الواقعي والحكمي معاً، فتارة بالتصوير الواقعي للموطن كقاعدة عامة الذي يرتكز على الإقامة الفعلية على وجه الاعتياد والاستقرار، ومرة أخرى بأخذ بالتصوير الحكمي. كما ذكرت الدراسة انه لم ينص القانون السعودي صراحة على جواز انعدام الموطن حيث أحسن المشروع بتوطين هذه العلاقة وربطها بمكان معين، بعكس القانون المدني المصري والقانون المدني الأردني. كما اكدت الدراسة أعلى أنه لم تعد المرأة المتزوجة في المملكة العربية السعودية تتبع محل إقامة زوجها ولها أن تختار موطن آخر يختلف عن موطن زوجها. وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات منها توحيد التعريف في القانون السعودي للموطن حيث ورد أكثر من تعريف للموطن في نص المادة ٢٩ من نظام الأحوال المدنية السعودي، ونص المادة ٩ من نظام المرافعات الشرعية السعودي، والمادة ٨ من نظام المعاملات المدنية. وكذلك أوصت الدراسة بعدم المساواة بين الموطن

ومكان الإقامة حيث ساوى القانون السعودي في التعبير بين مكان الإقامة والموطن في نص المادة ٢٩ من نظام الأحوال المدنية السعودي واعتبرها مترادفة لنفس المصطلح والتعبير والمفهوم، فمحل الإقامة يعتبر الركن المادي للموطن ووحده لا يكفي لاكتساب الموطن فيجب وجود الركن المعنوي بإيجاد الموطن وهو نية البقاء والاستقرار في إقليم معين بشكل نهائي ومستمر. و٢ضكذلك الاكتفاء بتوضيح مفهوم الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي وكل ما يتعلق بأحكامه وإحالة بقية الأنظمة السعودية التي أشارت الى الموطن الى نظام المعاملات المدنية السعودي. وأيضاً تغير مصطلح مكان الإقامة الى الموطن من أجل اتساقه مع مصطلح نظام المعاملات المدنية.

الكلمات المفتاحية: الموطن، المعاملات، المدنية، السعودية، أحكام.

Provisions of Domicile in the Saudi Civil Transactions System

Nafae AwadhAllah M Alsehli
Department of Law, College of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Kingdom of Saudi Arabia.
E-mail: nafa7550@hotmail.com

Abstract:

The current study aimed to explore the provisions of domicile in the Saudi Civil Transactions System. The descriptive-analytical approach was employed as the methodology for the study. The study concluded that Islamic jurisprudence recognized the concept of domicile, with Muslim jurists using the term "Watan" (homeland) to denote domicile. Islamic jurisprudence classified domiciles into three types: original domicile, residence domicile, and dwelling domicile. Regarding the representation of domicile, the Saudi law adopted both realistic and normative representations. At times, it adopted the realistic representation of domicile as a general rule, relying on actual habitual residence and stability. At other times, it adopted the normative representation. The study also noted that the Saudi law did not explicitly state the permissibility of the absence of domicile. Instead, the draft aimed to localize this relationship and link it to a specific place, unlike Egyptian and Jordanian civil laws. The study affirmed that married women in Saudi Arabia are no longer required to follow their husband's place of residence. They have the right to choose a domicile different from their husband's. The study recommended several points, including unifying the definition of domicile in Saudi law, as multiple definitions were present in Article 29 of the Saudi Civil Status System, Article 9 of the Saudi Sharia Litigation System, and Article 8 of the Civil Transactions System. It also recommended avoiding the equating of domicile with place of residence, as Saudi

law considered them interchangeable terms in Article 29 of the Saudi Civil Status System, considering the place of residence as the material element of domicile, which alone is insufficient to acquire domicile. The study also urged clarifying the concept of domicile in the Saudi Civil Transactions System and all its related provisions. Moreover, it recommended changing the term "place of residence" to "domicile" to align with the terminology of the Saudi Civil Transactions System.

Keywords: Domicile, Transactions, Civil, Saudi Arabia, Provisions.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد عليه الصلاة والسلام، أما بعد:

يُعد الموطن المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة وفيه يستوفى حقوقه ويفي بما عليه من الزامات، كما يعتبر الموطن عنصراً مهماً من عناصر الشخصية القانونية، ويكتسبه الشخص بمجرد الميلاد بموجب القانون.

وفي نفس السياق فالموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادةً. يمكن للشخص أن يكون له في وقت واحد أكثر من موطن. وإذا لم يكن للشخص مكان يقيم فيه عادةً، يُعتبر محل وجوده موطنًا له. وفي حالة عدم معرفة المكان الذي يقيم فيه عادةً، يُعتبر الموطن هو آخر مكان وجد فيه[1]

ونتيجة لتطور وسائل الاتصال والنقل، تحول العالم إلى قرية صغيرة، حيث يمكن للأفراد الانتقال بسهولة بين الدول وإقامة علاقات قانونية متعددة. حيث يقوم الأفراد بالاستثمار في بلد ما، ولكن هذا الاستثمار لا يعتمد فقط على تقديرهم للأوضاع السياسة في تلك الدولة، بل يتأثر أيضًا بالقوانين الداخلية لتلك الدولة. إن السماح للأجانب بالاستثمار في دولة ما يترتب عليه السماح لهم بالإقامة والتوطين في إقليم تلك الدولة. وبالتالي، يتعين على الشخص الامتثال للقوانين المحلية والتزامه بالقوانين المتعلقة بمكان إقامته وتوطينه في الدولة. وبناءً على ذلك، يتعين عليه التفاعل مع القانون المحلي وتنظيم شؤونه بناءً على السياق القانوني الذي يندرج فيه. والجدير بالذكر أن الموطن يؤدي دورًا بالغ الأهمية في تنظيم العلاقات القانونية في

---

(١) وزارة العدل. (٢٠٢٣). نظام المعاملات المدنية.

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x5mmyRvSC8dun5XxLYxEeQ

الحياة القانونية الداخلية، وذلك بما في ذلك القانون الدولي الخاص والقانون السعودي[١].

وبسبب أهمية الموطن في تنظيم العلاقات القانونية في الحياة صدر نظام المعاملات المدنية حديثاً في المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٩١ وتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٤٤٤هـ منظماً لأحكام الموطن.

مشكلة البحث:

يعتبر الموطن عنصرًا من عناصر الشخصية القانونية، حيث يكتسبه الشخص تلقائيًا بمجرد ولادته. تختلف التشريعات الوطنية في تحديد مفهوم الموطن وتنظيم الآثار القانونية المترتبة عليه. يثير موضوع الموطن العديد من الاستفسارات والتساؤلات حول معايير تحديده وأنواعه، والتأثيرات القانونية الناتجة عنه سواء في الجانب الإجرائي أو الموضوعي. وتحديد مفهوم الموطن يمكن أن يتفاوت بين النظم القانونية، وقد تختلف التشريعات في تحديد متى يُعتبر الشخص مواطنًا وما هي حقوقه والالتزامات المترتبة على ذلك الوضع القانوني. يطرح هذا الموضوع تحديات وتعقيدات في الفهم القانوني والتطبيق العملي. كما يمكن أن تنجم التباينات في مفهوم الموطن عن تأثيرات قانونية متعددة، سواء كانت ذلك في الإجراءات القانونية أو في المسائل القانونية ذاتها. تلعب قوانين الموطن دورًا حاسمًا في تنظيم الحياة القانونية للأفراد، وتلقي الضوء على هذه القضايا تسلط الضوء على أهمية فهم المفاهيم القانونية المتعلقة بالمواطنة وتأثيراتها[٢].

---

(١) العموش، باسم عواد. (٢٠٢١). مفهوم الموطن للشخص الطبيعي في القانون السعودي. مجلة كلية الشريعة القانون، ٢٣(١)، ١١٢ - ١٤٦.

(٢) الزروالي، سعاد. (٢٠١٧). الموطن في التشريع المدني المغربي والمقارن. مجلة القانون المدني، ٤، ١٢٦ - ١٣٩.

وبسبب ذلك استشعر الباحث أهمية الموضوع وبسبب حداثة المرسوم الملكي رقم م/ ١٩١ وتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٤٤٤هـ المنظم لأحكام الموطن في المملكة العربية السعودية ظهرت مشكلة البحث والتي تتمثل في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هي أحكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي؟ ".

ومنه يتفرع الاسئلة التالية:

١. ما هو مفهوم الموطن في الفقه الاسلامي؟

٢. ما هي أحكام الموطن في الفقه الاسلامي؟

٣. ما هو مفهوم الموطن من المنظور القانوني؟

٤. ما هو أنواع الموطن؟

٥. ما هو أركان الموطن؟ وكيف يمكن إثبات الموطن؟

٦. ما الاختصاص المكاني القضائي للأفراد ومدى حاجة النظام للتعديل فيما يخص بأحكام الموطن السعودي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على:

- مفهوم الموطن في الفقه الاسلامي
- أحكام الموطن في الفقه الاسلامي
- مفهوم الموطن من المنظور القانوني
- أنواع الموطن
- تحديد أركان الموطن وكيفية إثبات الموطن.
- تحديد الاختصاص المكاني القضائي للأفراد ومدى حاجة النظام للتعديل من عدمه الخاصة بأحكام الموطن السعودي.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

- يوفر البحث فهمًا أعمق لمفهوم الموطن في الفقه الإسلامي، مما يساعد على تحليل القوانين والأحكام ذات الصلة.
- يقوم البحث بتحليل الأحكام والضوابط المتعلقة بالموطن في الفقه الإسلامي، مما يساهم في فهم السياق الشرعي لهذه المفاهيم.
- يقدم البحث رؤية شاملة حول مفهوم الموطن من المنظور القانوني، مما يسهم في تحليل الجوانب القانونية لهذه القضية.
- حداثة الموضوع وارتباطه بنظام المعاملات المدنية السعودي.

الأهمية العملية

- يساعد البحث في تحديد الاختصاص المكاني القضائي للأفراد، مما يسهم في تحسين فعالية النظام القانوني.
- يقوم البحث بالنظر في مدى احتياج النظام القانوني للتعديلات في أحكام الموطن السعودي، وهو أمر ذو أهمية كبيرة لتحسين التشريعات والتكيف مع التطورات الاجتماعية والقانونية.
- يمكن أن يُسهم الفهم الأعمق لأحكام الموطن في تحسين إجراءات المعاملات المدنية وتسهيل التعاملات القانونية.
- يمكن أن يكون البحث مرجعًا للباحثين والمهتمين في مجال القانون، مما يسهم في توجيه الأبحاث والتطوير المستقبلي لهذا الموضوع.

مصطلحات البحث

الموطن

الموطن هو المكان الذي يعتاد الشخص الإقامة فيه، ويظهر عليه نية الاستقرار، حتى لو شهدت فترات من الغياب المتتالي أو المتفرق. يمكن للشخص أن يمتلك في وقت واحد أكثر من موطن[١].

التعريف الإجرائي

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه المكان الذي يقيم فيه الفرد عادةً، حيث يعبر هذا المصطلح عن مكان إقامته الدائم أو المكان الذي يظهر عليه نية الاستقرار والاعتياد. يُمكن أيضًا أن يكون للشخص في بعض الأحيان أكثر من موطن، وذلك على سبيل المثال إذا كان يمتلك منازل في عدة مدن أو بلدان، ويترتب على الموطن العديد من العلاقات القانونية والاجتماعية للشخص المتعلق بذلك المكان.

المعاملات المدنية السعودية

المعاملات المدنية هي المرجع الأساسي لتنظيم العلاقات بين الأفراد في تفاعلاتهم، وتسهم في تقليل حالات النزاعات بينهم، وهي القانون الذي يحكم جميع المعاملات في المملكة العربية السعودية[٢]

التعريف الإجرائي

عرف الباحث المعاملات المدنية إجرائياً بأنها مجموعة من الفقرات تتعامل مع عدة جوانب، بما في ذلك تطبيق النظام نفسه، والأفراد، والممتلكات والأموال. يشمل النظام أيضًا كل أنواع الحقوق، مثل الحقوق الشخصية، والالتزامات، والعقود،

---

(١) الزروالي، سعاد. (٢٠١٧). مرجع سابق. ص. ١٣٠.

(٢) سليم، أيمن سعد. (٢٠٠٧). نظام المعاملات المدنية السعودي بين الفقه والتقنين. مجلة مصر المعاصرة، ٩٨ (٤٨٨)، ٨٣ – ١٤٨. ص. ٨٤.

ومسائل الضرر والتعويض. كما يتعامل النظام مع الأوصاف التي قد تكون ذات صلة بالالتزام، ومسائل انتقال الالتزام، وانقضاء الالتزام. يتضمن أيضًا فصلًا حول العقود والحقوق العينية، بالإضافة إلى أحكام ختامية وقواعد كلية لتوجيه القضايا المتعلقة بالنظام.

حدود الدراسة

- **الحد الموضوعي**: يقتصر البحث على دراسة بحث احكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي.
- **الحد المكاني**: المملكة العربية السعودية.
- **الحد الزماني**: ٢٠٢٤.

المنهجية

استخدام المنهج الوصفي التحليلي بسبب ملاءمته لموضوع البحث. حيث يتم وصف الظاهرة موضع الدراسة وهي بحث احكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي، وتجميع معلومات عنها وتحليل تلك المعلومات للوقوف على اسباب الظاهرة. ويُعرَّف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة ما وتحليل تلك المعلومات للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج للتعميم[١]

الدراسات السابقة

دراسة سليم[٢] (٢٠٠٧) والتي كانت تحت عنوان " نظام المعاملات المدنية السعودي بين الفقه والتقنين". وقد هدفت الدراسة إلى دراسة نظام المعاملات

---

(١) الزغبي، علي فلاح، والوادي، محمود حسين. (٢٠١١). أساليب البحث العلمي: مدخل منهج تطبيقي. دار المناهج للنشر.

(٢) سليم، أيمن سعد. (٢٠٠٧). مرجع سابق.

المدنية السعودي من وجهتين نظر بين الفقه والتقنين. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات وهي ازدواجية النظام القضائي. وايضاً اوصت الدراسة بضرورة القضاء على ازدواجية القضاء وكذلك يجب نشر الاحكام القضائية.

دراسة الزروال[١] (٢٠١٧) والتي كانت تحت عنوان " الموطن في التشريع المدني المغربي والمقارن". وقد هدفت الدراسة إلى دراسة أحكام الموطن في التشريع المدني المغربي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد تناولت الدراسة شرح كامل لأحكام التشريع المدني المغربي فيما يخص الموطن وتناولت العديد من جوانب التشريع فيما يخص الموطن مثل التعريف القضائي للموطن وكذلك شروط الموطن وكذلك كيفية تحديد الموطن، وما هو الموطن المختار.

دراسة الأخضري[٢] (٢٠١٧) والتي كانت تحت عنوان " الموطن في القانون الدولي الخاص". وقد هدفت الدراسة إلى توضيح قيمة المواطن في القانون الدولي بحيث يعتبر من جهة كضابط لمنح الاختصاص القضائي ومن جهة أخرى ضابط اسناد لحل اشكالات تنازع القوانين. وكذلك مدى فاعلية تطبيق قانون الموطن في حل منازعات القانون الدولي الخاص. تم اعتماد المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد أغلب التشريعات على الموطن في اكتساب الجنسية وهو ما نص عليه المشروع في قانون الجنسية، وفي حالة انعدام الجنسية يطبق القاضي قانون الموطن.

---

(١) الزروالي، سعاد. (٢٠١٧). مرجع سابق.

(٢) الاخضري، محمد حافظ. (٢٠١٧). الموطن في القانون الدولي الخاص] رسالة ماجستير غير منشورة [. جامعة قاصدي مرباح.

دراسة كنديـر[١] (٢٠١٩) والتي كانت تحت عنوان " الموطن وأثره في أعمال السلطة التشريعية ". وقد هدفت الدراسة إلى دراسة الاحكام العامة للموطن بوصفه محددا للشخصية القانونية للشخص، وذلك من خلال دراسة فهم الاشكالية القانونية المثارة بشأن انعقاد مجلس النواب في مدينة بطرق بالمخالفة لأحكتم التعديل السابع للإعلان الدستوري المؤقت. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى بطلان الاعمال والتصرفات الصادرة عن مجلس النواب.

التعليق على الدراسات السابقة

من حيث المنهج

اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة من حيث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهج لدراسة ظاهرة البحث.

من حيث الهدف

اتفق الدراسة مع الدراسات السبقة جزئيا من حيث الهدف حيث اتفق مع دراسة سليم (٢٠٠٧) في دراسة نظام المعاملات المدنية السعودي. وكذلك اتفقت مع دراسة الزروال (٢٠١٧) وفي دراسة الاخضري (٢٠١٧) ودراسة كنديـر (٢٠١٩) في دراسة الموطن في التشريع والقانون.

وتميزت الدراسة الحالية بأنها اهتمت بقانون المملكة العربية السعودية ومفهوم الموطن من وجهة نظر المعاملات المدنية السعودي.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في توسيع وإثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وأيضاً استفاد من بعض مراجع تلك الدراسات السابقة والتي أثرت وخدمت الدراسة الحالية، وقد ساعد ذلك الباحث في تحديد الخطوات الإجرائية لهذه

---

(١) كنديـر، عادل عبدالحفيظ. (٢٠١٩). الموطن وأثره في أعمال السلطة التشريعية: دراسة في مدى دستورية انعقاد مجلس النواب بمدينة طبرق. مجلة القانون والأعمال، ٥١، ٦٧ - ٧٥.

الدراسة، تحديد المنهج المناسب وقد ساعد على فتح آفاق الباحث فيما يخص النتائج والتوصيات.

هيكلة البحث:

يشتمل البحث على التالي: يشتمل على (المقدمة – مشكلة البحث- أسئلة البحث- أهداف البحث- أهمية البحث -مصطلحات البحث – حدود البحث – منهجية البحث- الدراسات السابقة والتعليق عليها – وخطة البحث)

التمهيد: التعريف بمفردات البحث

ويشتمل على التالي:

المطلب الأول: تعريف الموطن في اللغة وفي الفقه الإسلامي المطلب الثاني: تعريف الموطن في النظام السعودي

المطلب الثالث: تعريف نظام المعاملات المدنية السعودي

الفصل الأول: الاحكام العامة للموطن في نظام المعاملات المدنية

ويشتمل على التالي:

المطلب الأول: أركان الموطن

المطلب الثاني: أنواع الموطن في نظام المعاملات المدنية

المطلب الثالث: كيفية اثبات الموطن

المطلب الرابع: خصائص الموطن

الفصل الثاني: الأحكام الخاصة بالموطن في نظام المعاملات السعودي

ويشتمل على التالي:

المطلب الأول: دور تصوير الموطن في القانون السعودي

المطلب الثاني: دور الموطن في اختصاص المحاكم السعودية

النتائج والتوصيات

المراجع

التمهيد
التعريف بمفردات البحث

يشكل التعريف بمفردات البحث جزءًا أساسيًا في الفصل الثاني، حيث يتم التركيز على تحليل مفاهيم رئيسية ترتبط بموضوع البحث. يتضمن هذا الفصل توضيح للمفهوم المتعلق بالموطن من حيث لغويًا وفقهيًا وفي القانون السعودي، بالإضافة إلى توجيه الضوء نحو معاني المفردات المرتبطة بالمعاملات المدنية في القانون السعودي. سيقوم الفصل الثاني بتوفير تعاريف دقيقة وشاملة للموطن في اللغة والفقه والقانون، بما يعكس الفهم الشامل لهذا المصطلح في السياق اللغوي والشرعي والقانوني. كما سيتم تناول تعريف المفردات المرتبطة بالمعاملات المدنية في القانون السعودي، مع إلقاء الضوء على السياق القانوني الذي يُحدد مفهوم هذه المصطلحات. يهدف هذا الفصل إلى إيجاد أساس فهم موحد للمفردات المرتبطة بالموضوع، وهو خطوة أساسية لفهم أعماق البحث وتحليله بشكل متكامل ومنهجي.

المطلب الأول:
تعريف الموطن في اللغة وفي الفقه الإسلامي

يمكن تعريف الموطن لغةً بحسب تعريف ابن منظور له هو: "المنزل الذي يقيم فيه الانسان فهو موطنه ومحله" [١]. وجاء فيه أيضاً "اوطن الأرض أو استوطنها اتخذها وطناً" [٢]. والموطن مفردة وجمعها مَواطِن، ومنها قوله تعالى (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ) [٣].

تكلم الفقهاء – رحمهم الله تعالى – عن الموطن في كتبهم حيث استخدموا كلمة الوطن بمعنى الموطن وقسموا الأوطان الى ثلاثة أنواع، موطن أصلي، موطن إقامة وموطن السكن [٤]، وبيانها على النحو التالي:

أولاً: الموطن الأصلي

عرفه الجزيري الموطن الأصلي أنه "هو الذي ولد فيه الانسان او له فيه زوج عصمته أو قصد أن يرتزق فيه وإن لم يولد وان لم يكن له زوج [٥].

وجاء في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني – رحمة الله عليه – إلى أن الموطن الأصلي هو "وطن الانسان في بلدته او بلدة أخرى اتخذها داراً وتوطن مع أهله وولده، وليس من قصد الارتحال منها، بل التعيش بها"[٦].

---

(١) ابن منظور. (٢٠٠٠). لسان العرب، (ط١). دار صادر للطبع والنشر. صفحة ٢٣.

(٢) ابن منظور. (٢٠٠٠). المرجع السابق: الصفحة ١٣٩ وما بعدها.

(٣) القرآن الكريم: سورة التوبة، الآية رقم ٢٥.

(٤) الزمناكوبي، محمود محمد على أمين نوري. (٢٠١٠). العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين في الشريعة الإسلامية. كتاب ناشرون. ص.٦٠.

(٥) الجزيري عبد الرحمن. (٢٠٠٣). كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، (ط٢). دار الكتب العلمية. ص. ٤٣٥.

(٦) الكاساني، الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي. (١٩٨٦). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (ط٢). دار الكتب العلمية. ص. ١٠٣.

وظاهر هذا التعريف يبرز معنى التوطن بشكل دائم والاستقرار في مكان معين.

ثانياً: موطن الإقامة

هو أن يقصد الانسان أن يمكث في موضع صالح للإقامة خمسة عشر يوماً أو أكثر من غير أن يتخذه مسكناً دائماً له، ونية الشخص أن يسافر بعد ذلك ويترك هذا المكان [١].

ثالثاً: موطن السكنى

هو أن يقصد الانسان المقام في غير بلدته أقل من خمسة عشر يوماً [٢]. وهذا لا يعد موطناً لعدم وجود الإقامة على وجه الاعتياد ولا نية الاستقرار.

تعقيب: تناول المطلب الأول في البحث تعريف الموطن في اللغة والفقه الإسلامي. ويتضح من خلال النص تعريف الموطن لغويًا من خلال تعريف ابن منظور، الذي يربط الموطن بالمنزل الذي يقيم فيه الإنسان، ويعزز هذا التعريف بالقول "استوطن الأرض أو اتخذها وطنًا". يتبين أيضًا أن الموطن جمعه مواطن، ويُستخدم في القرآن الكريم للإشارة إلى الأماكن المختلفة التي نصر الله فيها الأفراد. يقوم الفقهاء – رحمهم الله تعالى – بتفصيل الموطن إلى ثلاثة أنواع: الموطن الأصلي، موطن الإقامة، وموطن السكن. يتم التركيز في الأصل على موطن الإقامة وموطن السكن، حيث يُظهر التعريف بوضوح الفروق بينهما. يُبرز مفهوم الموطن الأصلي الاستقرار الدائم والتوطن في بلدته أو بلدة أخرى.

---

(١) نظام المعاملات المدنية، صفحة ١٠٣.

(٢) نظام المعاملات المدنية، صفحة ١٠٣.

المطلب الثاني:
تعريف الموطن في النظام السعودي

ورد تعريف الموطن في النظام السعودي في أكثر من نص نظامي، ويمكن اجمال النصوص النظامية في الآتي:

١- عرفت المادة (٢٩) من نظام الأحوال المدنية السعودي [١] الموطن بأنه "محل إقامة الشخص المقيم في المملكة من حيث ممارسة حقوقه المدنية، ولغرض الاخطارات والتبليغات الرسمية التي توجه إليه، هو المكان الذي يقطنه على وجه الاعتياد، ومع هذا يعتبر محل ممارسة الشخص لعمله بصفة مستمرة محلاً لإقامته".

٢- ورد أيضاً في المادة (٩) من نظام المرافعات الشرعية السعودي [٢] على أنه "يقصد بمكان الإقامة في تطبيق أحكام هذا النظام، المكان الذي يقطنه الشخص على وجه الاعتياد، وبالنسبة الى البدو الرُحل يعد مكان إقامة الشخص المكان الذي يقطنه عند إقامة الدعوى، وبالنسبة الى الموقوفين والسجناء يعد مكان إقامة الشخص المكان الموقوف فيه أو المسجون فيه".

٣- وجاء في نظام المعاملات المدنية السعودي [٣] تعريف الموطن بشكل واضح وصريح وهو أن الموطن "هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة، ويجوز أن يكون

---

(١) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). نظام الأحوال المدنية السعودي - الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٧) وتاريخ ٢٠/ ٤/ ١٤٠٧هـ.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7e2b99b1-0e84-4dd1-90c7-a9a700f18cdf/1

(٢) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). نظام المرافعات الشرعية
.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/

(٣) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). نظام المعاملات المدنية.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/

للشخص فيه وقت واحد أكثر من موطن، وإذا لم يكن له مكان يقيم فيه عادة عد محل وجوده موطناً له، فإن لم يكن معلوماً ففي آخر محل وجد فيه".

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن النظام السعودي ساوى في التعبير بين مكان الإقامة والموطن واعتبرها مترادفة.

تعقيب: أولاً: يتناول نظام الأحوال المدنية السعودي تعريف الموطن كـ "محل إقامة الشخص المقيم في المملكة من حيث ممارسة حقوقه المدنية". يُلقى الضوء على مفهوم الإقامة في سياق العمل المستمر، مما يميز بين مكان الإقامة ومكان ممارسة الشخص لعمله.

ثانيًا: يشير نظام المرافعات الشرعية السعودي إلى أن مكان الإقامة يُعرَّف على أنه "المكان الذي يقطنه الشخص على وجه الاعتياد".

يتم توضيح هذا التعريف بالنسبة للبدو الرُحل والموقوفين والسجناء، حيث يتغير مكان الإقامة بحسب ظروف كل فئة. ثالثًا، يقدم نظام المعاملات المدنية السعودي تعريفًا واضحًا للموطن كـ "المكان الذي يقيم فيه الشخص عادةً". يُشير إلى إمكانية وجود أكثر من موطن للشخص في وقت واحد، ويبرز أهمية مفهوم الاعتياد والثبات في محل الإقامة. يتضح من خلال هذه التعاريف أن النظام السعودي يتسم بالتشدد في الارتباط بين مكان الإقامة ومفهوم الموطن، ويعتبرهما مترادفين، مما يعزز أهمية الاستقرار والثبات في تحديد حالة الموطن.

المطلب الثالث:
تعريف نظام المعاملات المدنية السعودي

نظام المعاملات المدنية السعودي هو " المرجع لتنظيم العلاقة بين الأفراد في تعاملاتهم، ويحد من حالات المنازعات بينهم، ويقلل أمد الفصل في الخصومات" [(١)].

ويتكون النظام المشار اليه بعد استقرائه من تمهيد وثلاثة أقسام، ويقدم التمهيد نظرية متكاملة عن أهلية الشخص وعن الحق والعقار والمنقول، ونظرية الموطن. ويتعلق القسم الأول من النظام بالالتزامات والحقوق الشخصية وعلاقات الناس فيما بينهم، كما جاء القسم الثاني من النظام للعقود المسماة وهي ١٨ عقداً من العقود المعروفة، وتضمن احكاماً تحدد جميع ما يتعلق بالعقود. أما القسم الثالث اختص بالحقوق العينية الأصلية، وبُينت فيه المسائل الخاصة بالملكية، وكيف تدار الملكية الشائعة، إضافة إلى تفصيل ما يتعلق بالانتفاع بصكوك الانتفاع وغيرها.

تعقيب: يتناول المطلب الثالث في البحث تعريف نظام المعاملات المدنية السعودي، حيث يُعتبر هذا النظام المرجع الأساسي لتنظيم العلاقات بين الأفراد في مختلف تعاملاتهم. يهدف النظام إلى تقليل حالات النزاعات وتحديد حقوق والتزامات الأفراد، وبالتالي يُسهم في تقليل فترات النزاع وتسوية الخصومات. ويتألف النظام من تمهيد وثلاثة أقسام رئيسية، حيث يقدم التمهيد نظرية شاملة حول أهلية الأفراد ومفهوم الحق والعقار والمنقول، بالإضافة إلى نظرية الموطن. يتعامل

---

(١) ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). نظام المعاملات المدنية

www.wikipedia.org

القسم الأول مع الالتزامات والحقوق الشخصية وعلاقات الأفراد، فيما يتناول القسم الثاني مجموعة من العقود المعروفة ويحدد أحكامًا تتعلق بكل نوع على حدة. أما القسم الثالث، فيركز على الحقوق العينية الأصلية، مُلقِّنًا المسائل المتعلقة بالملكية وإدارتها، بالإضافة إلى تفصيل الأمور المتعلقة بالحقوق المتعلقة بالملكية، وكيفية تسيير الملكية الشائعة، بالإضافة إلى شرح مفصل للحقوق المتعلقة بالانتفاع بالصكوك ونحوها.

الفصل الأول
الاحكام العامة للموطن في نظام المعاملات المدنية

تمهيد

يعد فهم أحكام الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي أمرًا حيويًا لفهم الأسس القانونية التي تحكم العلاقات القانونية بين الأفراد. يتناول هذا الفصل الثالث من البحث جوانب أساسية تتعلق بمفهوم الموطن، حيث سنستكشف فيه أركان الموطن وكيفية إثباته، مع التركيز على الجوانب القانونية والإجرائية التي تحدد هذا الوضع القانوني.

المطلب الأول: أركان الموطن

يمكن تقسيم أركان الموطن من خلال النظر في التعريفات السابقة إلى ركنين هما: الأول: الركن المادي والثاني: الركن المعنوي وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: الركن المادي للموطن

يتضح من المادة (٩) من نظام المرافعات الشرعية [١] ومن نظام المعاملات المدنية [٢] في مادته الثامنة منه أن الركن المادي يتمثل في الإقامة الفعلية المستمرة في مكان معين داخل إقليم الدولة، حتى لو كان الشخص دائم التنقل داخل إقليم الدولة.

بمعنى أن الإقامة للشخص ليست مجرد وجود مؤقت أو عارض، بل يجب أن تتوفر الإقامة الاعتيادية. والإقامة الاعتيادية له عنصران:

أ-الوجود الجسدي في هذا المكان.

ب-أن يكون وجوده بشكل مستمر داخل إقليم الدولة وليس لفترة زمنية محددة مثلاً، أو لغايات محددة كسياحة، أو اصطياف، أو عمرة، أو حج [٣].

---

(١) نظام المرافعات الشرعية، مرجع سابق.

(٢) نظام المعاملات المدنية، مرجع سابق.

(٣) المرسي، متولي عبد المؤمن محمد. (٢٠١٧). الوجيز في القانون الدولي الخاص السعودي، (ط.١). دار الإجادة. ص. ١٦٤.

ثانياً: الركن المعنوي للموطن

ويتجسد الركن المعنوي في نية البقاء والاستمرار في إقليم معين بشكل نهائي ومستمر.

وبناءً عليه فالإقامة مهما طالت لا تكفي وحدها لتكوين الموطن، فلابد أيضاً أن يتوافر لدى الشخص نية البقاء بإقليم الدولة لمدة غير محددة، ولو تخللها فترات غياب متقاربة أو متباعدة، حيث إن نية العودة موجودة لديه[١].

وقد أنكر البعض وجود الركن المعنوي وهو نية البقاء والاستمرار في إقليم معين بشكل نهائي ومستمر في تعريفات النظام السعودي بقولهم إلى أن الإقامة تختلف عن الموطن وذلك بقيامها على الركن المادي دون المعنوي[٢].

ويمكن أن نرد على هذا القول بأن رأيهم محل نظر، حيث نصت المادة (٢٩) من نظام الأحوال المدنية السعودي والمادة (٩) من نظام المرافعات الشرعية السعودي والمادة (٨) من نظام المعاملات المدنية السعودي صراحة على وجه الاعتياد، والاعتياد هو سلوك يتطلب التكرار ولا يتطلب نية الاستمرار والاستقرار.

وعليه يمكن القول إن النص النظامي يقتضي نية الإقامة، متضمناً ذلك في شرط الاعتياد سواء بصورة إيجابية وهي نية البقاء في المكان أو بصورة سلبية هي نية عدم ترك المكان.

---

(١) عز الدين، عبد الله. (١٩٦٢). القانون الدولي الخاص الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق، (ط١١). مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص. ٤٠٨.

(٢) محمود، عمر محمد. (٢٠١٥). الوسيط في نظام المرافعات الشرعية السعودي. خوارزم العلمية للنشر. ص. ١٤١.

ونستنتج مما سبق أنه لا يكفي الركن المادي وحدة لاكتساب الموطن الصفة القانونية للشخص، بل لابد من انضمام الركن المعنوي إليه، ليكون على وجه الاعتياد لأجل سبيل الإقامة العارضة غير المستمرة.

وعليه استخلاف نية الشخص في التوطن في مكان ما مِن خلال الواقع وقرائن الأحوال ومن الظروف المحيطة وهي سلفة تقديرية مشتركة لقاضي الموضوع.

تعقيب: من الفقرة السابقة يتضح أن أركان الموطن يمكن تقسيمها إلى ركنين أساسيين: الركن المادي والركن المعنوي. فيما يتعلق بالركن المادي، يُبرز البحث أن الإقامة الفعلية المستمرة في مكان معين داخل إقليم الدولة هي العنصر الأساسي، حتى إذا كان الشخص دائم التنقل داخل الدولة. يُشدد على أن الإقامة يجب أن تكون اعتيادية، مع وجود عنصرين رئيسيين: الوجود الجسدي والتواجد المستمر داخل إقليم الدولة. أما فيما يخص الركن المعنوي، يتجلى في نية البقاء والاستمرار في إقليم معين بشكل نهائي ومستمر. ويُشير البحث إلى أن الإقامة وحدها لا تكفي لتشكيل الموطن، بل يجب أن تتوافر لدى الفرد نية البقاء بإقليم الدولة لفترة غير محددة، حتى في حالات الغياب المتقارب أو المتباعد. ويُشدد على وجوب وجود نية العودة لدى الشخص. وقد يُعارض بعض الآراء وجود الركن المعنوي، مُستندة إلى فكرة أن الإقامة تمُثل بالركن المادي دون الركن المعنوي. ومع ذلك، يُرد على هذا الرأي بأن النص النظامي يشترط نية الإقامة، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، مؤكدًا على أهمية انضمام الركن المعنوي للركن المادي لاكتساب الوطنية. ويُستنتج أن تقدير نية الفرد في التوطن يعتمد على الحقائق وظروفه، وهو أمر يخضع لتقدير القاضي.

المطلب الثاني: أنواع الموطن في نظام المعاملات المدنية

تتنوع أنواع الموطن في نظام المعاملات المدنية وتختلف باختلاف طبيعته القانونية ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أولاً: الموطن العام

هو المكان الذي يقيم فيه الشخص على وجه الاستمرار ويعد مقره القانوني، حيث يباشر فيه جميع أعماله ومعاملاته بوجه عام، وهذا ما نصت عليه المادة (٨) من نظام المعاملات المدنية [١]، حيث جاء فيه "الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة".

ثانياً: موطن الوجود

ويقصد بموطن الوجود المكان الذي يوجد فيه الشخص فيه، حال لم يكن له مكان يقيم فيه بصفة مستمرة عادة، حيث نصت المادة (٨) من نظام المعاملات المدنية [٢] على أنه " إذا لم يكن له مكان يقيم فيه عادة عُدَّ محل وجوده موطناً له، فإن لم يكن معلوماً ففي آخر محل وجد فيه ".

ثالثاً: موطن الأعمال

اعتبر النظام أن مكان ممارسة التاجر أو صاحب المهنة محل عمله موطن يتعلق بأعمال تجارته أو مهنته، ويجوز تبليغه فيه بكل ما يتعلق بهذا العمل، حيث نصت المادة (٩) من نظام المعاملات المدنية [٣] على أنه " يُعدَّ المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو مهنة موطناً له فيما يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة أو المهنة ". فالمكان الذي يباشر فيه الشخص تجارته أو مهنته يعتبر موطناً بالنسبة لما يتعلق بأعماله.

---

(١) نظام المعاملات المدنية، مرجع سابق.

(٢) نظام المعاملات المدنية، مرجع سابق.

(٣) نظام المعاملات المدنية، مرجع سابق.

رابعاً: الموطن المختار

ويقصد بالموطن المختار هو الموطن الذي يختاره الشخص لتنفيذ عمل أو تصرف قانوني معين، بحيث يكون مقصوراً على هذا العمل فحسب، وقد يكون بعيداً، مكاناً بين الموطن العام وينتهي بانتهاء الغاية التي خصص لها، مثلاً اختيار مكان معين يتم فيه تبليغ الأوراق القضائية مكتب محامي.

والموطن المختار يختلف عن الموطن العام وبقية المواطن، حيث تنصرف الإرادة على اختياره لتنفيذ تصرف قانوني أو معاملات قانونية معينة، بحيث يكون خاصاً بهذا العمل أو التصرف وحده، إن تحديد الموطن بشكل عام يحقق فائدة ضمان استقرار المعاملات وحسن تنفيذ الأعمال، وتجنب الدائن مشاق وتكاليف إجراءات التنفيذ في مواجهة مدين مقيم في مدينة بعيدة [1].

تعقيب: يظهر هذا المطلب تنوع أنواع الموطن في نظام المعاملات المدنية، وتقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية. يُسلط الضوء على الموطن العام كمكان يقيم فيه الشخص باستمرار ويُعتبر مقره القانوني، حيث يجُري فيه جميع أعماله ومعاملاته بشكل عام. بالنسبة لموطن الوجود، يُشير إلى المكان الذي يوجد فيه الشخص في حالة عدم وجود مكان يقيم فيه باستمرار. ويُؤكد أيضًا على أهمية النية في تحديد الموطن.

والجدير بالذكر أن مفهوم موطن الأعمال يعني المكان الذي يُمارس فيه التاجر أو صاحب المهنة أعمالهما التجارية أو المهنية. ويسمح بتبليغهما في هذا المكان بكل ما يتعلق بأعمالهما.

---

(١) كيرة، حسن. (١٩٧٤). المدخل إلى القانون، (ط٥). منشأة المعارف. ص. ٥٧.

أما الموطن المختار، فيُشير إلى الموطن الذي يختاره الشخص لتنفيذ عمل أو تصرف قانوني معين، وقد يكون بعيدًا عن الموطن العام. يُبرز الفرق بين الموطن المختار وبقية أنواع المواطن، حيث يكون مخصصًا لتنفيذ تصرف قانوني معين فقط. ويتجلى في هذا السياق أهمية تحديد المواطن بشكل دقيق، حيث يُسهم ذلك في ضمان استقرار المعاملات وتنفيذ الأعمال بفاعلية، وتجنب تعقيدات التنفيذ في مواجهة مدين يقيم في مكان بعيد.

المطلب الثالث: كيفية اثبات الموطن

يقصد بإثبات الموطن هو إقامة الشخص الدليل أمام القضاء لإثبات واقعة اكتساب الموطن أو تغييره أو فقده [١].

واثبات الموطن يكون بإثبات الوقائع التي يستدل فيها على توافر ركنيه، الركن المادي وهو الإقامة والركن المعنوي وهو نية الاستقرار، فبالنسبة للركن الأول وهي الإقامة الفعلية باعتباره واقعة مادية يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات، أما الركن المعنوي هو نية الاستقرار فيستخلص توافره من تحقق الركن المادي، أي من توافر الإقامة الفعلية [٢]. وأما كيفية اثبات الموطن فيقع الاثبات طبقاً للقاعدة العامة على من يدعي توطنه أو فقدان موطنه في إقليم معين وفق الأحكام العامة في الاثبات، سواء كان الاثبات بالقرائن أو الاثبات بالوقائع.

---

(١) العبودي عباس. (٢٠٢١). اثبات الموطن في القانون الدولي الخامس. مجلة العلوم القانونية، ٢٥(٢)، ٥٠ – ٦٣. ص. ٥٤.

(٢) رياض، فؤاد عبد المنعم. (١٩٥٩). دروس في القانون الدولي الخاص، الجنسية والموطن مركز الأجانب. محاضرات بحقوق القاهرة للعام الجامعي ١٩٥٨/ ١٩٥٩م.

المطلب الرابع: خصائص الموطن

أولاً: الموطن رابطة واقعية

يقصد بالموطن رابطة واقعية وهي الإقامة المعتادة المستقرة للشخص في إقليم الدولة المقترنة بنية البقاء تعتبر واقعة [١] لا يمكن تجاهلها لأنها قد حدثت بالفعل خلال فترة معينة.

ثانياً: الموطن رابطة يجب أن تكون صادقة

ويقصد بها أن تكون ثمة ارتباط حقيقي بين الشخص وإقليم الدولة.

ثالثاً: الموطن رابطة ذات طبيعة قانونية

الموطن فكرة قانونية [٢] تهدف الى تحقيق اهداف معينة، ومن ثمَّ في مفهومها لابد أن يختلف حسب الهدف الذي تسعى إلى إدراكه (تحقيقه).

تعقيب: يتناول المطلب الثالث في هذا البحث مسألة كيفية إثبات الموطن، حيث يُعنى بتقديم الأدلة والوثائق التي تثبت حالة اكتساب الموطن أو تغييره أو حتى فقدانه. يظهر أن إثبات الموطن يعتمد على توفر الركنين الأساسيين، الركن المادي الذي يتعلق بالإقامة والركن المعنوي الذي يرتبط بنية الاستقرار. يُسلط الضوء على أهمية الإثبات في تحديد صفة الموطن والمساهمة في فهم الظروف والأوضاع التي يعيشها الفرد.

أما المطلب الرابع، فعرض خصائص الموطن ويبرز طبيعته القانونية. حيث يُسلط الضوء على ثلاث خصائص رئيسية: الرابطة الواقعية، وهي الإقامة المعتادة المستقرة

---

(١) ناصف، حسام الدين فتحي. (١٩٩٤). الموطن في العلاقات الدولية للأفراد. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٣٦(٢)، ٦٢١ - ٦٩٤.

(٢) عز الدين عبد الله. (١٩٦٢). مرجع سابق، ص. ٥٤١.

في إقليم الدولة، الرابطة الصادقة، التي تتطلب وجود ارتباط حقيقي بين الشخص وإقليم الدولة، والرابطة ذات الطبيعة القانونية، حيث يتم تحقيق أهداف قانونية معينة.

ويظهر أن هذه الخصائص تلعب دورًا حيويًا في فهم وتحديد صفة الموطن، وتبرز أهمية الرابطة الواقعية والصدق في بناء هذا المفهوم. يُشير المطلب إلى أن الموطن ليس مجرد حقيقة مكانية بل رابطة قانونية تسعى إلى تحقيق أهداف معينة وتعتمد على وجود عناصر حقيقية وصادقة في الارتباط بإقليم الدولة.

الفصل الثاني
الأحكام الخاصة بالموطن في نظام المعاملات السعودي

تمهيد

سيعرض في الفصل الرابع من هذا البحث مفهوم ودور الموطن في القانون السعودي، حيث يركز على جانبين رئيسيين يمثلان أهمية كبيرة في النظام القانوني السعودي. يناقش المطلب الأول دور تصوير الموطن، أي كيفية تحديد وتثبيت صفة الموطن للأفراد في إطار القوانين السعودية. فيما يتعلق بالمطلب الثاني، يسلط الضوء على دور الموطن في اختصاص المحاكم السعودية، وكيف يتم تحديد الاختصاص القضائي بناءً على صفة الموطن. يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الأثر القانوني والقضائي لمفهوم الموطن في النظام القانوني السعودي، وكيف يلعب دورًا حيويًا في تحديد الاختصاص القضائي وتوجيه القوانين المتعلقة بالأفراد. سيتم استكشاف التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين مفهوم الموطن وسائر جوانب القانون السعودي، مما يعزز الفهم الشامل لدور هذا المفهوم في النظام القانوني والسلطة القضائية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: تصوير الموطن في القانون السعودي

قبل أن ندخل في تصوير الموطن في القانون السعودي نبين تصوير الموطن بشكل عام، حيث اختلف شُراح الأنظمة وهم يضعون أحكام الموطن فلم يلتزموا بتصوير واحد، بل وضعوا تصورات يختلف الواحد منها عن الآخر من حيث السعة ومن حيث ابراز أركان الموطن ومن حيث مدى القرب أو البعد عن الواقع.

وهذا الاختلاف مرده تنوع التراث القانوني لكل دولة وحاجة الحياة القانونية فيها من دولة إلى دولة. وعلى هذا الأساس فإن تصور الموطن لا يتعدى تصورين أساسين (أساسيين) هما [١]:

أولاً: التصوير الواقعي للموطن

يقصد بالموطن الواقعي هو الذي يقوم على أساس مادي واقعي ترتكز على الإقامة الفعلية المعتادة في مكان معين، فيعتد فيه بالمكان الذي يقيم فيه الشخص عادة [٢].

ويترتب على التصوير الواقعي للموطن نتيجتين:

النتيجة الأولى:

هي إمكانية تصور تعدد الموطن بالنسبة للشخص الواحد. فالموطن يمكن أن يتعدد طالما أنه مرتبط بالإقامة، فإذا أقام الشخص في أكثر من مكان إقامة معتادة فإنه يكون له هنا أكثر من موطن فلا سبيل الى اعتبار أحدهما موطن دون الآخر على أساس انصراف نية الشخص إلى ذلك. مثل أن يكون للشخص مقر لعمله ومهنته، ومقر آخر لسكنه [٣].

---

(١) عز الدين عبد الله. (١٩٦٢). مرجع سابق، ص. ٥٤٦.

(٢) العلاويين، كمال عبد الرحيم، وقطيشات، خلدون سعيد. دور الموطن كضابط للاختصاص القضائي الدولي في القانون الأردني، دراسة تحليلية مقارنة. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، ٣٨(٢)، ٧٠٢- ٧٢٠. ص. ٧٠٤.

(٣) سلامة، أحمد عبد الكريم. (د.ت). القانون الدولي الخاص السعودي، دراسة تفصيلية مقارنة. مكتبة الرشد. ص. ٣٦١.

النتيجة الثانية:

امكانية تصور انعدام الموطن بحيث لا يكون للشخص موطن، فالشخص الذي لا يقيم بصفة دائمة مستقرة في مكان معين لا يوجد له موطن بالمعنى القانوني، مثل البدوُ الرُّحل. فالموطن يدور وجوداً وعدماً مع الاستقرار على وجه الاعتياد في مكان معين [١]، لكن نظام المرافعات الشرعية في المادة التاسعة نص على أنه "وبالنسبة الى البدو الرُّحل يُعد مكان إقامة الشخص المكان الذي يقطنه عند إقامة الدعوى"، ويفهم من هذا النص أن العبرة الموطن هنا بالنسبة لهم في وقت رفع الدعوى وليس مكان الشخص الذي يقطنه أثناء سير الدعوى [٢].

ولم ينص القانون السعودي صراحةً على جواز انعدام الموطن وقد أحسن في ذلك المنظم بتوطين هذه العلاقة وربطها بمكان معين باختلاف بعض القوانين التي نصَّت على امكانية انعدام الموطن [٣].

ثانياً: التصوير الحكمي الاعتباري للموطن

ويقصد به أن يكون للشخص موطن في كل الأوقات، ولا يخلو من موطن. ويترتب على الأخذ بالتصوير الحكمي للموطن نتيجتين هما:

---

(١) البكري، محمد عزمي. (٢٠١٨). موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في القانون المدني الجديد، (ط٣). دار محمود. ص. ٥٩١.

(٢) العمار، يوسف عبد الله. (٢٠٠٦). الاختصاص القضائي المحلي في الفقه الإسلامي ونظام المرافعات الشرعية السعودي، دراسة تطبيقية] رسالة ماجستير غير منشورة [. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية. ص. ٨٩- ٩٦.

(٣) المادة ٤٠/ ٢ من القانون المدني المصري الذي نص (ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن كما يجوز ألا يكون له موطناً ما)، والمادة ٣٩ من القانون المدني الأردني (.... وإذا لم يكن للشخص مكان يقيم فيه عادة يُعتبر بلا موطن).

النتيجة الأولى: ضرورة الموطن

لا يوجد شخص بدون موطن ويتحتم أن لكل شخص في كل وقت موطن [١].

فلكل شخص بالضرورة نشاط معين أو عمل معين، ومركز عمله الرئيس يعتبر موطناً له، فالشخص يكسب منذ ميلاده موطناً وهو موطن أبيه وقت الميلاد، واللقيط يكتسب موطن المكان الذي وجد فيه، وللشخص متى اكتملت أهليته أن يكسب موطناً غير موطنه الأصلي، وهو الموطن الاختياري.

ويتضمن تصوير الموطن على هذا النحو ركناً مادياً هو الإقامة في مقاطعة أو إقليم معين، وآخر معنوياً وهو نية الاستقرار في هذه المقاطعة أو الإقليم، أو على الأقل عدم الرغبة الحاضرة في مغادرته نهائياً أو لمدة غير محددة.

النتيجة الثانية: مبدأ وحدة الوطن

لا يمكن أن يكون للشخص إلا موطناً واحداً لا يتعدد، فإن صدف أن كان للشخص أكثر من مركز اعمال فإن واحداً منها فقط هو الذي يكون المركز الرئيس له [٢].

ومعنى هذا أنه لا يمكن للشخص أن يملك أكثر من موطن في نفس الوقت، وهي قاعدة انبثقت من ضرورة ربط كل شخص مع نظام قانوني ينظم علاقته القانونية.

فالموطن حسب مبدأ وحده الموطن لا يتعدد بل هو موطن واحد فقط

ويعد هذا العرض لتصوير الموطن بشكل عام ندخل في تصوير الموطن في القانون السعودي، وباستقراء النصوص النظامية في القانون السعودي نجد أنه قد أخذ بالتصويرين معاً، فتارة بالتصوير الواقعي للموطن كقاعدة عامة، والذي يركز على

---

(١) البكري محمد عزمي (٢٠١٨). مرجع سابق. ص. ٥٨٥.

(٢) هواري. محمد بلعربي. (٢٠٢١). مذكرة في القانون الدولي الخاص السعودي. محاضرات كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود. ص. ١٢٣.

الإقامة الفعلية على وجه الاعتياد والاستقرار، وبناءً عليه يكون القانون السعودي قد أخذ بمبدأ تعدد الموطن، وأجاز أن يكون للشخص الواحد أكثر من موطن واحد، فمكان الإقامة ممكن أن يتعدد فيجوز للشخص أن يكون أكثر من مسكن.

ومن ناحية أخرى يأخذ بالتصوير الحكمي على سبيل الاستثناء [١]، حسب نص المادة ٢٩ من نظام الأحوال المدنية السعودي حيث نصت على " ومع هذا يعتبر محل ممارسة الشخص لعمله بصفة مستمرة محلاً لإقامته "، بناءً عليه نسب القانون للشخص موطن أين يمارس هذا الشخص عمله بصفة مستمرة، ولا يشترط في هذا الموطن أن يكون الشخص مقيماً فيه بصفة دائمة، بل يكفي أن يباشر فيه مهنته بصفة مستمرة [٢]. فانص يتكلم عن موطن الشخص الحكمي حيث ينسب الشخص الى مكان يعتبره القانون موجود فيه مثل محل ممارسة الشخص لعمله، أن أنه يجوز أن يكون للشخص موطن في محل اقامته وآخر في محل عمله، فإذا كان للشخص أكثر من موطن أجاز القانون السعودي باختيار إقامة الدعوى في هذه الأماكن حيث نصت المادة ٣٦/ ٤ من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية على " إذا كان للمدعى عليه مكان إقامة في أكثر من بلد، فللمدعي إقامة الدعوى في احدى هذه البلدان ".

وأخذ القانون بالتصوير الحكمي ايضاً بالنسبة الى البدو الرحل حيث اعتبر مكان إقامة الشخص المكان الذي يقطنه عند إقامة الدعوى، وبالنسبة الى الموقوفين والسجناء يعد مكان إقامة الشخص المكان الموقوف فيه أو المسجون فيه.

---

(١) المرسي متولي عبد المؤمن محمد. (٢٠١٧). مرجع سابق. ص.١٦٨.

(٢) أشارت اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية في المادة ٢/ ٣٦ انه " إذا اختلف سكن المدعى عليه ومقر عمله، فالعبرة بسكن المدعى عليه ما لم يكن مقيماً أيام العكل في بلد عمله، فتسمع الدعوى فيه".

كذلك اخذ القانون السعودي بالتصوير الحكمي بالنسبة للقاصر في نص المادة ٣٠ من نظام الأحوال المدنية السعودي حيث نصت على أنه " محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها إذا كانت العشرة مستمرة بينهما ومحل إقامة القاصر هو محل إقامة والده أو الوصي عليه "، وبهذا النص نجد أن موطن المرأة المتزوجة تتبع موطن زوجها بمجرد الزواج بشرط استمرار العشرة الزوجية، وقد تم تعديل هذا النص حيث لم تعد المرأة المتزوجة تتبع محل إقامة زوجها ولها أن تختار موطن آخر يختلف عن موطن زوجها، وذلك بتعديل نص المادة ٣٠ بالقرار رقم ٦٨٤ بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٤٤٠هـ ليكون النص كالآتي: " محل إقامة القاصر هو محل إقامة والده أو الوصي عليه " حيث تم حذف جملة " محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها إذا كانت العشرة مستمرة بينهما ".

وعليه قد يختلف موطن الزوجة عن موطن زوجها وخاصة في حالات الانفصال أو رفع دعوى طلب الطلاق، كما أن اللائحة التنفيذية أعطت الزوجة الخيار في رفع الدعوى في موطنها أو في موطن الزوج من أجل التيسير عليها، حيث نصت المادة ٣٤/ ١٠/ هـ من اللائحة التنفيذية للمرافعات الشرعية السعودي على أنه " للزوجة في المسائل الزوجية الخيار في إقامة دعواها في بدلها أو بلد الزوج، وعلى القاضي إذا سمع الدعوى في بلد الزوجة استخلاف قاضي بلد الزوج للإجابة عن دعواها، فإذا توجهت الدعوى الزم الزوج بالحضور الى محل إقامتها للسير فيها إذا امتنع سمعت غيابياً ".

وبناءً عليه اجازت اللائحة التنفيذية للمراجعات الشرعية السعودي حسب النص السابق، للزوجة في المسائل الزوجية أن تقيم الدعوى في مكان اقامتها حيث تسكن، ولا تحتاج الى أن تسافر الى موطن زوجها أو مطلقها فيجوز للمرأة في حال وجودها

في بلد غير بلد زوجها أو مطلقها أن تقيم الدعوى في موطنها، وعلى المحكمة أن تخاطب المحكمة التي يقيم الزوج أو المطلق في نطاقها فإذا توجهت الدعوى فإن الزوج أو المطلق يلزم بالحضور الى محكمة محل إقامة الزوجة أو المطلقة [١].

وأخذ القانون السعودي بالتصوير الحكمي كذلك في نص المادة ٣٠ من نظام الأحوال المدنية السعودي واعتبر النص أن مكان إقامة الأشخاص عديمي الأهلية وناقصيها هو موطن من ينوب عنهم قانوناً سواء والده أو موطن الوصي عليه رعاية لمصلحتهم، وكما هو واضح يعتبر هذا موطناً حكمياً وليس واقعياً ينسبه القانون للشخص، إذ قد يكون القاصر مقيماً في غير موطن والده أو الوصي عليه قانوناً [٢].

وكذلك نص " المنفذ ضده " حيث أن الاختصاص ينعقد وفق الضابط [٣].

---

(١) وزارة العدل السعودية . (٢٠٢٤، يناير ٢٢). حقوق المرأة في الأنظمة القضائية العدلية https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Courts/Pages/WomenRights.aspx

(٢) الفضلي ، احمد محمود، والمصاروة ، هيثم حامد. (٢٠١١). تنظيم أحكام موطن الشخص الطبيعي في القانون الدولي الخاص الأردني. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، ٣(٢)، ١-٢٥. ص. ١٨.

(٣) المادة (١٠) من نظام المعاملات المدنية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٩١ وتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٤٤٤هـ

المطلب الثاني: دور الموطن في اختصاص المحاكم السعودية

للموطن أهمية كبيرة في تحديد اختصاص المحاكم السعودية فمنها: أن المادة (٤/ ٣) من نظام التنفيذ السعودي [١] حدد قواعد الاختصاص المكاني لقاضي التنفيذ حيث بينت الولاية المكانية تنعقد لقاضي التنفيذ وفقاً لموطن المدعي عليه (المنفذ ضده).

لا يخفى على أحد دور وأهمية الموطن من حيث بيان اختصاص المحكمة المكاني حيث نص المادة ٣٦/ ١ من نظام المرافعات الشرعية السعودي على انه " يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إقامة المدعى عليه .... "، وهي محكمة موطن المدعى عليه كقاعدة عامة، وبناء على ذلك يقصد بالموطن هنا لغايات الاختصاص المكاني ربط الشخص بمكان معين كقرية أو مدينة داخل حدود الدول فنقول أن الشخص متوطن في المدينة المنورة مثلا كما بينت المادة ٤٠ من نظام المرافعات الشرعية السعودي حيث نصت على " تعد المدينة أو المحافظة أو المركز نطاقاً مكانياً للمحكمة التي هي فيها "، وهذا يختلف عن مفهوم الموطن في القانون الدولي الخاص حيث أن رابطة الموطن قائم بين الشخص وإقليم الدولة ككل دون تحديد مكان معين فيه، فنقول أمن موطن الشخص هو المملكة العربية السعودية دون تحديد مكان معين [٢].

ايضاً تظهر أهمية الموطن في القانون الدولي الخاص إذ له صلة بكافة موضوعاته بالإضافة الى أن تحديد مفهوم الموطن لم يرد في نصوص القانون الدولي الخاص، بل أن الفقه اتجه الى ضرورة استعارة احكام الموطن الواردة في القانون الداخلي

---

(١) الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٣ وتاريخ ١٣/ ٨/ ١٤٣٣هـ.

(٢) هواري، محمد بلعربي. (٢٠٢١). مرجع سابق، ص.١٢٥.

وتطبيقها في نطاق العلاقات الخاصة الدولية [١]، كما أن فكرة الموطن في القانون الدولي الخاص أسبق في ظهورها من فكرة الجنسية، ويعتبر من الضوابط المهمة لحل مشكلة تنازع القوانين.

كما تبرز أهمية الموطن في حل مشكلات العلاقات الخاصة الدولية، ففي مجال الجنسية تعتمد التشريعات الخاصة بالجنسية في مختلف دول العامل على فكرة الموطن في تنظيم أحكام الجنسية من حيث كسبها وفقدها واستردادها، كما أن لضابط الموطن دور هام في مجال حل تنازع الجنسيات.

كما تتضح أهمية الموطن في اكتساب الجنسية السعودية، فان التوطن والإقامة الدائمة على أراضي المملكة ركن أساس لاكتساب الجنسية السعودية، كما بين نظام الجنسية السعودي الصادر عام ١٣٧٤هـ في نص المادة ٨/ أ ونص المادة ٩/ أ [٢].

كما للمواطن أهمية كبيرة في مجال مركز الأجانب فهو أصلاً أساس حقوق الأجنبي والتزاماته في الدولة، بحيث أن معاملة الشخص المقيم بصفة دائمة في دولة ما تختلف عن معاملة الأجنبي المقيم لفترة بسيطة من حيث الحقوق والالتزامات، وهذا يقودنا الى أهمية الموطن في مجال الاختصاص القضائي الدولي إذا يعتبر الموطن من أهم الأسس التي يقوم عليها تحديد هذا الاختصاص لنظر الدعاوى المرفوعة على الأجنبي الذي له موطن فيها، بالإضافة إلى دور المهم الذي يلعبه الموطن نفي مجال

---

(١) المرسي، متولي عبد المؤمن. (٢٠١٧). مرجع سابق ص. ١٧٤؛ سلامة، أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص. ٣٧٤.

(٢) نظام الجنسية السعودي نص المادة ٨/ أ " أن تكون له صفة الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية عند بلوغ سن الرشد "، نص المادة ٩/ أ " اكتساب صفة الإقامة لمدة لا تقل عن عشرة سنوات متتالية ".

الاختصاص القضائي الدولي حسب نظام المرافعات الشرعية السعودي في المادة ٢٥ والمادة ٢٦ منه.

حيث ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السعودية بموجب نص المادة ٢٥ من نظام المرافعات السعودي بنظر الدعاوى التي ترفع على غير السعودي " الأجنبي " الذي له محل إقامة عام أو مختار في المملكة العربية السعودية فالاختصاص يتقرر للمحاكم السعودية بشرط أن يكون للأجنبي موطن أو مكان إقامة مختر في المملكة، وأن أساس عقد الاختصاص للمحكمة الوطنية بناءً على ضابط موطن الأجنبي واقامته هو مبدأ الفعالية وقوة النفاذ والتي يجب أن تتوافر للأحكام الصادرة في القضاء الوطني [١]، واستثنى النص من ذلك الدعوى العينية المعلقة بعقار خارج المملكة.

كما أن المادة ٢٦ من نظام المرافعات السعودي منحت الاختصاص القضائي للمحاكم السعودية [٢]، إذا أقيمت الدعوى في المملكة العربية السعودية على أجنبي ليس له محل إقامة عام أو مختار في المملكة في عدة حالات، أولها إذا كانت الدعوى متعلقة بمال منقول أو غير منقول موجود في المملكة، أو إذا كانت الدعوى متعلقة

---

(١) محمود، عمر محمود. مرجع سابق، ص. ١٣٩.

(٢) المادة ٢٦ من نظام المرافعات السعودي نصت على: تختص محاكم المملكة بنظر الدعاوى التي ترفع على غير السعودي الذي ليس له محل إقامة عام أو مختار في المملكة في الأحوال الآتية:

أ- إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في المملكة أو بالتزام تعتبر المملكة محل نشوئه أو تنفيذه.

ب- إذا كانت الدعوى متعلقة بإفلاس أشهر في المملكة.

ج- إذا كانت الدعوى على أكثر من واحد وكان لأحدهم محل إقامة في المملكة.

بالتزام نشأ في السعودية أو نفذ فيها أو كان واجباً تنفيذه في المملكة حتى ولو تم في الخارج، أو إذا كانت الدعوى متعلقة بإفلاس أشهر في السعودية، أو إذا كان لأحد المدعي عليهم محل إقامة في المملكة العربية السعودية.

كذلك بالنسبة لأهمية الموطن حسب نص المادة ٥ من نظام العلامات التجارية السعودي رقم م/ ٢٨ الصادر عام ١٤٢٣هـ، حيث نصت على " يقدم طلب تسجيل لكل علامة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام من صاحب الشأن إذا كان له موطن في المملكة أو من وكيل رسمي له موطن فيها، وذلك الى الإدارة المختصة بوزارة التجارة وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ".

وبموجب هذا النص من الواضح أهمية الموطن لمن يريد تسجيل العلامة التجارية في المملكة العربية السعودية، حيث أن نظام العلامات التجارية السعودي يجيز للشخص الذي له موطن في المملكة بغض النظر عن جنسيته التقدم بطلب تسجيل علامته التجارية، بالنسبة لمن ليس له موطن في المملكة سواء كان سعودياً أو غير سعودي فلا يستطيع التقدم بطلب تسجيل علامة تجارية إلا من خلال وكيل رسمي له موطن في المملكة العربية السعودية[١].

---

(١) القرشي، زيادة احمد حميد. (٢٠١٢). إجراءات تسجيل العلامات التجارية في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء احكام اتفاقية تربس ومعاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، ٢٦(٢)، ٣٤٩ – ٤١١. ص. ٣٥٥.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. عرفت الشريعة الإسلامية فكرة الموطن حيث استخدم الفقهاء المسلمون اصطلاح الوطن بمعنى الموطن، وقسم الفقه الإسلامي الأوطان الى ثلاثة أنواع: وطن أصلي، وطن الإقامة، وطن السكني.

٢. بالنسبة لتصوير الموطن نجد أن القانون السعودي أخذ بالتصويرين الواقعي والحكمي معاً، فتارة بالتصوير الواقعي للموطن كقاعدة عامة الذي يرتكز على الإقامة الفعلية على وجه الاعتياد والاستقرار، ومرة أخرى بأخذ بالتصوير الحكمي.

٣. لم ينص القانون السعودي صراحة على جواز انعدام الموطن حيث أحسن المشروع بتوطين هذه العلاقة وربطها بمكان معين، بعكس القانون المدني المصري والقانون المدني الأردني.

٤. لم تعد المرأة المتزوجة في المملكة العربية السعودية تتبع محل إقامة زوجها ولها أن تختار موطن آخر يختلف عن موطن زوجها.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بالمقترحات التالية:

١. توحيد التعريف في القانون السعودي للموطن حيث ورد أكثر من تعريف للموطن في نص المادة ٢٩ من نظام الأحوال المدنية السعودي، ونص المادة ٩ من نظام المرافعات الشرعية السعودي، والمادة ٨ من نظام المعاملات المدنية.

٢. عدم المساواة بين الموطن ومكان الإقامة حيث ساوى القانون السعودي في التعبير بين مكان الإقامة والموطن في نص المادة ٢٩ من نظام الأحوال المدنية السعودي واعتبرها مترادفة لنفس المصطلح والتعبير والمفهوم، فمحل الإقامة يعتبر

الركن المادي للموطن ووحده لا يكفي لاكتساب الموطن فيجب وجود الركن المعنوي بإيجاد الموطن. وهو نية البقاء والاستقرار في إقليم معين بشكل نهائي ومستمر.

٣.الاكتفاء بتوضيح مفهوم الموطن في نظام المعاملات المدنية السعودي وكل ما يتعلق بأحكامه وإحالة بقية الأنظمة السعودية التي أشارت الى الموطن الى نظام المعاملات المدنية السعودي.

٤.تغير مصطلح مكان الإقامة الى الموطن من أجل اتساقه مع مصطلح نظام المعاملات المدنية.

المصادر

- القرآن الكريم

المراجع:

- ابن منظور. (٢٠٠٠). **لسان العرب**، (ط١). دار صادر للطبع والنشر.
- البكري، محمد عزمي. (٢٠١٨). **موسوعة الفقه والقضاء والتشريع في القانون المدني الجديد**، (ط٣). دار محمود. ص. ٥٩١.
- الجزيري عبد الرحمن. (٢٠٠٣). **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة**، (ط٢). دار الكتب العلمية.
- رياض، فؤاد عبد المنعم. (١٩٥٩). **دروس في القانون الدولي الخاص، الجنسية والموطن مركز الأجانب**. محاضرات بحقوق القاهرة للعام الجامعي ١٩٥٨/ ١٩٥٩م.
- الزغبي، علي فلاح، والوادي، محمود حسين. (٢٠١١). **أساليب البحث العلمي: مدخل منهج تطبيقي**. دار المناهج للنشر.
- الزمناكوبي، محمود محمد على أمين نوري. (٢٠١٠). **العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين في الشريعة الإسلامية**. كتاب ناشرون.
- سليم، أيمن سعد. (٢٠٠٧). نظام المعاملات المدنية السعودي بين الفقه والتقنين. **مجلة مصر المعاصرة**، ٩٨ (٤٨٨)، ٨٣ – ١٤٨.
- العبودي عباس. (٢٠٢١). اثبات الموطن في القانون الدولي الخامس. **مجلة العلوم القانونية**، ٢٥(٢)، ٥٠ – ٦٣.
- عز الدين، عبد الله. (١٩٦٢). **القانون الدولي الخاص الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق**، (ط١١). مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- العلاويين، كمال عبد الرحيم، وقطيشات، خلدون سعيد. دور الموطن كضابط للاختصاص القضائي الدولي في القانون الأردني، دراسة تحليلية مقارنة. **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، ٣٨(٢)، ٧٠٢- ٧٢٠. ص. ٧٠٤.
- العمار، يوسف عبد الله. (٢٠٠٦). **الاختصاص القضائي المحلي في الفقه الإسلامي ونظام المرافعات الشرعية السعودي، دراسة تطبيقية**] رسالة ماجستير غير منشورة [. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- العموش، باسم عواد. (٢٠٢١). مفهوم الموطن للشخص الطبيعي في القانون السعودي. **مجلة كلية الشريعة والقانون**، ٢٣(١)، ١١٢ - ١٤٦.
- الفضلي، احمد محمود، والمصاروة، هيثم حامد. (٢٠١١). تنظيم أحكام موطن الشخص الطبيعي في القانون الدولي الخاص الأردني. **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، ٣(٢)، ١-٢٥. ص. ١٨.
- القرشي، زيادة احمد حميد. (٢٠١٢). إجراءات تسجيل العلامات التجارية في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء احكام اتفاقية تربس ومعاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة**، ٢٦(٢)، ٣٤ – ٤١١. ص. ٣٥٥.
- الكاساني، الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي. (١٩٨٦). **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (ط٢). دار الكتب العلمية.
- كندير، عادل عبدالحفيظ. (٢٠١٩). الموطن وأثره في أعمال السلطة التشريعية: دراسة في مدى دستورية انعقاد مجلس النواب بمدينة طبرق. **مجلة القانون والأعمال**، ٥١، ٦٧ - ٧٥.
- كيرة، حسن. (١٩٧٤). **المدخل إلى القانون**، (ط٥). منشأة المعارف.

- محمود، عمر محمد. (٢٠١٥). **الوسيط في نظام المرافعات الشرعية السعودي**. خوارزم العلمية للنشر.
- المرسي، متولي عبد المؤمن محمد. (٢٠١٧). **الوجيز في القانون الدولي الخاص السعودي**، (ط.١). دار الإجادة.
- ناصف، حسام الدين فتحي. (١٩٩٤). الموطن في العلاقات الدولية للأفراد. **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية**،٣٦(٢)، ٦٢١ – ٦٩٤.
- هواري. محمد بلعربي. (٢٠٢١). **مذكرة في القانون الدولي الخاص السعودي**. محاضرات كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود. ص. ١٢٣.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). **نظام الأحوال المدنية السعودي**

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7e2b99b1-0e84-4dd1-90c7-a9a700f18cdf/1

- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). **نظام المرافعات الشرعية**

.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/

- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). **نظام المعاملات المدنية**.

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/

- وزارة العدل السعودية . (٢٠٢٤، يناير ٢٢). **حقوق المرأة في الأنظمة القضائية العدلية**

https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Courts/Pages/WomenRights.aspx

- وزارة العدل. (٢٠٢٣). **نظام المعاملات المدنية**.

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x5mmyRvSC8dun5XxLYxEeQ

- ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (٢٠٢٤، يناير ٢٢). **نظام المعاملات المدنية**

www.wikipedia.org

مراجع غير موجودة في متن البحث:

- آل خنين عبد الله بن محمد بن سعد، (١٤٣٣هـ - ٢٠١٢)، الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي، ط ٥، الجزء الأول، دار ابن فرحون، الرياض.
- المطيري، عبد العزيز بن حامد بن مطر، (٢٠١٧م)، جريمة تزوير الأوراق التجارية وعقوبتها، دراسة مقارنة، ط ١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- جابر، جاد عبد الرحمن، (١٩٦٨م)، القانون الدولي الخاص العربي، الجزء الثاني، في الموطن الدولي ومركز الأجانب في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة.
- حامد، زكي، (١٩٤٠م)، القانون الدولي الخاص المصري، ط ٢، مطبعة فتح الله الياس نوري، القاهرة.
- المدرع، زياد بن ناصر، (١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م) تقييم الحصص العينية في شركات المساهمة على ضوء احكام نظام الشركات السعودي، ط ١، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.

References:

• **alquran alkarim**
• abn manzurin. (2000). lisan alearabi, (ta1). dar sadir liltabe walnashri.
• albikri, muhamad eazmi. (2018). mawsueat alfiqh walqada' waltashrie fi alqanun almadanii aljadid, (ta3). dar mahmud. si. 591.
• aljazirii eabd alrahmani. (2003). kitab alfiqh ealaa almadhahib al'arbaeati, (ta2). dar alkutub aleilmiati.
• ryad, fuaad eabd almuneim. (1959). durus fi alqanun alduwlii alkhasi, aljinsiat walmawtin markaz al'ajanibi. muhadarat bihuquq alqahirat lileam aljamieii 1958/1959m.
• alzighbi, eali falah, walwadi, mahmud husayn. (2011). 'asalib albahth aleilmii: madkhal manhaj tatbiqi. dar almanahij lilnashri.
• alzzmnakiwyi, mahmud muhamad ealaa 'amin nuri. (2010). alealaqat alaijtimaeiat bayn almuslimin waghayr almuslimin fi alsharieat al'iislamiati. kitab nashiruna.
• slim, 'ayman saedu. (2007). nizam almueamalat almadaniat alsueudiu bayn alfiqh waltaqnini. majalat misr almueasirati, 98 (488), 83 - 148.
• aleabudi eabaasi. (2021). athibat almawtin fi alqanun alduwlii alkhamisi. majalat aleulum alqanuniati, 25(2), 50 - 63.
• eaz aldiyn, eabd allah. (1962). alqanun alduwliu alkhasu aljinsiat walmawtin watamatue al'ajanib bialhuquqi, (ta11). matabie alhayyat almisriat aleamat lilkitabi.
• alealawiiyna, kamal eabd alrahim, waqatayshati, khaldun saeida. dawr almawtin kadabit lilaikhtisas alqadayiyi alduwalii fi alqanun al'urduniyi, dirasat tahliliat muqaranati. majalat dirasat eulum alsharieat walqanuni, 38(2), 702- 720. si. 704.
• aleamar, yusuf eabd allah. (2006). alaikhtisas alqadayiyu almahaliyu fi alfiqh al'iislamii wanizam almurafaeat alshareiat alsaeudii, dirasat tatbiqiatun] risalat majistir ghayr manshura [. jamieat nayif alearabiat lileulum alaminiiti.
• aleamusha, biasm eawadi. (2021). mafhum almawtin lilshakhs altabieii fi alqanun alsueudii. majalat kuliyat alsharieat walqanuni, 23(1), 112- 146.
• alfadli, aihmad mahmud, walmusaruatu, haytham hamid. (2011). tanzim 'ahkam mawtin alshakhs altabieii fi alqanun alduwalii

alkhasi al'urduniyi. almajalat al'urduniyat fi alqanun waleulum alsiyasiati, 3(2), 1-25. s. 18.
• alqarashi, ziadat aihmad hamid. (2012). 'iijra'at tasjil alealamat altijariat fi almamlakat alearabiat alsaeudiati, dirasat tahliliat muqaranatan fi daw' aihkam aitifaqiat tarbus wamueahadat baris lihimayat almilkiat alsinaeiati. majalat jamieat almalik eabd aleaziza, alaiqtisad wal'iidarata, 26(2), 34 - 411. s. 355.
• alkasani, al'iimam eala' aldiyn 'abu bakr bin maseud bin 'ahmad alhanafii. (1986). badayie alsanayie fi tartib alsharayiea, (ta2). dar alkutub aleilmiati.
• kandir, eadil eabdalhafiz. (2019). almawtin wa'atharuh fi 'aemal alsultat altashrieiati: dirasat fi madaa dusturiat aineiqad majlis alnuwaab bimadinat tibruq. majalat alqanun wal'aemali, 51, 67- 75.
• kirata, hasan. (1974). almadkhal 'iilaa alqanuni, (ta5). munsha'at almaearifi.
• mahmudu, eumar muhamad. (2015). alwasit fi nizam almurafaeat alshareiat alsaeudii. khawarzum aleilmiat lilnashri.
• almarsi, mutualiy eabd almumin muhamad. (2017). alwajiz fi alqanun alduwlii alkhasi alsueudii, (ta.1). dar al'iijadati.
• nasif, husam aldiyn fatuhi. (1994). almawtin fi alealaqat alduwliat lil'afradi. majalat aleulum alqanuniat walaiqtisadiati,36(2), 621-694.
• hawari. muhamad bilearbi. (2021). mudhakirat fi alqanun alduwalii alkhasi alsaeudii. muhadarat kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiat bijamieat almalik saeud. si. 123.
• hayyat alkhubara' bimajlis alwuzara'i. (2024, yanayar 22). nizam al'ahwal almadaniat alsueudii
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7e2b99b1-0e84-4dd1-90c7-a9a700f18cdf/1
• hayyat alkhubara' bimajlis alwuzara'i. (2024, yanayar 22). nizam almurafaeat alshareia
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/
• hayyat alkhubara' bimajlis alwuzara'i. (2024, yanayir 22). nizam almueamalat almadaniati.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/
• wizarat aleadl alsueudia . (2024, yanayir 22). huquq almar'at fi al'anzimat alqadayiyat aleadliat

https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Courts/Pages/WomenRights.aspx
• wizarat aleadli. (2023). nizam almueamalat almadaniati. https://laws.moj.gov.sa/legislation/x5mmyRvSC8dun5XxLYxEeQ
• waykbidya almawsueat alharata. (2024, yanayir 22). nizam almueamalat almadaniat www.wikipedia.org

marajie ghayr mawjuda fi matn albahth:

• al khanin eabd allh bin muhamad bin saedu, (1433hi - 2012), alkashif fi sharh nizam almurafaeat alshareiat alsaeudii, t 5, aljuz' al'uwal, dar aibn farhun, alriyad.
• almutayri, eabd aleaziz bin hamid bin mutri, (2017mi), jarimat tazwir al'awraq altijariat waeuqubatiha, dirasat muqaranati, t 1, dar alkitaab aljamieii, alqahirati.
• jabir, jad eabd alrahman, (1968mi), alqanun alduwaliu alkhasu alearabii, aljuz' althaani, fi almawtin alduwalii wamarkaz al'ajanib fi albilad alearabiati, maehad albuhuth waldirasat alearabiati, almatbaeat alealamiati, alqahirati.
• hamid, zaki, (1940mi), alqanun alduwaliu alkhasu almisriu, t 2, matbaeat fath allah alyas nwri, alqahirati.
• almudaraei, ziad bin nasir, (1438hi - 2017m) taqyim alhisas aleayniat fi sharikat almusahamat ealaa daw' ahkam nizam alsharikat alsaeudii, t 1, dar alkitaab aljamieii, alqahira.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة: ١٣٢٥
مشكلة البحث: ١٣٢٦
أهداف البحث: ١٣٢٧
أهمية البحث ١٣٢٨
مصطلحات البحث ١٣٢٩
حدود الدراسة ١٣٣٠
المنهجية ١٣٣٠
الدراسات السابقة ١٣٣٠
هيكلة البحث: ١٣٣٣
التمهيد التعريف بمفردات البحث ١٣٣٤
المطلب الأول: تعريف الموطن في اللغة وفي الفقه الإسلامي ١٣٣٥
المطلب الثاني: تعريف الموطن في النظام السعودي ١٣٣٧
المطلب الثالث: تعريف نظام المعاملات المدنية السعودي ١٣٣٩
الفصل الأول الاحكام العامة للموطن في نظام المعاملات المدنية ١٣٤١
المطلب الأول: أركان الموطن ١٣٤١
المطلب الثاني: أنواع الموطن في نظام المعاملات المدنية ١٣٤٤
المطلب الثالث: كيفية اثبات الموطن ١٣٤٧
المطلب الرابع: خصائص الموطن ١٣٤٨
الفصل الثاني الأحكام الخاصة بالموطن في نظام المعاملات السعودي ١٣٥٠
المطلب الأول: تصوير الموطن في القانون السعودي ١٣٥١
المطلب الثاني: دور الموطن في اختصاص المحاكم السعودية ١٣٥٧
النتائج والتوصيات ١٣٦١
أولاً: النتائج: ١٣٦١
ثانياً: التوصيات: ١٣٦١
المصادر ١٣٦٣
REFERENCES: ١٣٦٧
فهـــــرس الموضوعـــــات ١٣٧٠